الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابن خلدون ـ تيارت ــ

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **ميدان :**العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير
قسم علوم اقتصادية الشعبة : علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من اعداد الطالبين:
بن زروق محمد ادريس
براهيمي لامية عبير

تحت عنوان:

نوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة

أ . د ساجي فاطيمة " أستاذ تعليم عالي ـ جامعة ابن خلدون تيارت " رئيسا

د. بولعباس مختار " أستاذ محاضر أ ـ جامعة ابن خلدون تيارت " مشرفا و مقررا

د. بوقادير ربيعة " أستاذ محاضر أ ـ جامعة ابن خلدون تيارت " مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

كلمة شكر

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه

أتقدم بخالص شكري و امتناني إلى :

الأستاذ الفاضل دكتور بولعباس مختار على توجيهاته و نصائحه القيمة

أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم المناقشة

جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير جامعة ابن خلدون تيارت

Summary

According to traditional banks, Islamic bankings are the most significant financial tools that comply with the Islamic religious, as they fulfill the customer's requirements and needs legitimately. These banking windows are characterized as the most convenient choice to provide notable services for clients. This research has presented the concept of the Islamic finances pursuant to traditional banks, their importance and advantages. In addition to analyzing the challenges and risks that could encounter them and the possible suggestions to deal with then effectively.

Keywords, traditional banks;
Islamic windows; Islamic banking

الملخص

تعد الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية من أهم الأدوات المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتحقق مصالح للعملاء بطريقة شرعية، وتتميز هذه الشبابيك بالعديد من المزايا التي تجعلها الخيار أفضل للعملاء الذين يبحثون عن خدمات مالية متميزة.

سنقدم في هذا البحث مفهوم الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية وأهميتها ومزاياها، بالإضافة إلى تحليل التحديات والمخاطر التي تواجه هذه الشبابيك وكيفية التعامل معها بشكل فعال .

الكلمات المفتاحية: البنوك التقليدية ، الشبابيك الإسلامية ، الصيرفة الإسلامية

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر الفهرس مقدمة	
الفصل الأول : الاطار النظري للبنوك التقليدية و النوافذ الاسلامية تمهيد الفصل المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية المطلب الأول : تعريف و نشأة البنوك التقليدية المطلب الثاني : أنواع و خصائص البنوك التقليدية المطلب الثالث: موارد و استخدامات البنوك التقليدية المبحث الثاني : الاطار النظري للبنوك الاسلامية المطلب الأول : تعريف و نشأة البنوك الاسلامية المطلب الثاني : أنواع و خصائص البنوك الاسلامية المطلب الثالث: اهداف البنوك الاسلامية خلاصة الفصل	 8 9 9 10 14 18 18 23 29 31
الفصل الثاني : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري تمهيد الفصل المبحث الأول : تقديم عام للبنك الوطني الجزائري المطلب الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري المطلب الثاني : البطاقة التعرفية للبنك الوكني الجزائري وكالة تيارت المبحث الثاني : تفعيل النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري المطلب الأول: مختلف العمليات المصرفية الإسلامية في وكالة تيارت 540: خلاصة الفصل	 33 34 34 37 43 43 46
خاتمة	48
قائمة المراجع	51
الملخص	

مقدمة

تعتبر البنوك الاسلامية تجربة حديثة نسبيا في العالم الاسلامي, و قد جاءت تلبية للحاجة الملحة لمؤسسات مصرفية تلبي احتياجات المسلمين, و في نفس الوقت تلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية بعيدا عن المعاملات الربوية للبنوك التقليدية.

يعود تاريخ ظهور مؤسسات التمويل الاسلامي حسب بعض الدراسات الى سنة 1940 في ماليزيا التي أنشأت فيها صناديق للادخار بدون فائدة, و في سنة 1950 انتقلت فكرة اعتماد صيغ تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية الى دولة باكستان

و مما تنبغي الاشارة اليه أن البنوك الاسلامية لا يقتصر وجودها على البلدان العربية و الإسلامية, بل أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم، فمدينة لندن أصبحت مركزا ماليا هاما للتمويل الاسلامي, حيث يوجد في بريطانيا تلاثة بنوك مطابقة بالكامل لأحكام الشريعة الإسلامية تأسست منذ عام 2004 م، إضافة إلى عشرين بنكا تقدم الخدمات الإسلامية من خلال نوافذ خاصة أو فروع اسلامية.

و قد دفعت مؤشرات النمو الكبيرة التي تحققها الصناعة المصرفية الاسلامية عدة دول غربية أخرى الى التفكير جديا في دخول هذا السوق الواعد, و خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثبتت هشاشة النموذج الرأسمالي الغربي.

تعتبر تجربة ممارسة المصارف التقليدية للعمل المصرفى الاسلامي من خلال نوافذ أو فروع اسلامية ، تجربة ناجحة نظرا لما ترتب عليها من نتائج ايجابية ملموسة تمثلت فى نمو العمل المصرفى الاسلامى بمعدل سنوى يقدره الباحثون بـ 15% سنويا ، وفى التزايد المستمر لعدد المصارف الممارسة لهذا العمل وانتشارها فى كل أنحاء العالم ، ومع التزايد المستمر أيضا فى حجم الأموال التى تقوم بادارتها.

الإشكالية الرئيسية:

مما سبق فإن دراستنا تدور شكلا و مضمونا في محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى نجحت تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية : يندرج تحت الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما مفهوم فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية؟
- ✓ ماهي الدوافع و الأسباب التي أدت الى فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التجارية؟
- ✓ هل اثرت النوافذ الإسلامية في أداء بنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت؟

فرضيات البحث: للإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بصياغة الفرضية التالية:

تعتمد النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية على تقديم خدمات مصرفية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، و تواجه النوافذ عقبات و تحديات تتعلق المورد البشري المؤهل لتقديم هذه الخدمات و بيئة العمل القانونية.

المنهج المستخدم: للإجابة على الإشكالية الرئيسية و اختبار صحة الفرضية اعتمدنا على مزيج من المنهج الوصفي و المنهج التحليلي ، حيث قمنا باعتماد المنهج الوصفي من خلال التطرق لمختلف التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالنوافذ الإسلامية و البنوك التقليدية و الإسلامية ، و المنمهج التحليلي من خلال تحليل بيانات و معلومات البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

أدوات الدراسة : تماشيا مع المنهج المستخدم اعتمدنا على الأدوات التالية:

البحث البيبليوغرافي : من خلال تصفح مختلف الكتب و المجلات و رسائل الدكتوراه و الماجيستير و الماستر التي لها علاقة بموضوع بحثنا؛

البحث في شبكة الانترنيت: من خلال تصفح مختلف المواقع التي لها علاقة بموضوع بحثنا؛

القوانين و التشريعات: التي علاقة بموضوع بحثنا؛

المقابلات الشخصية : من خلال زيارة البنك الوطني الجزائري و مقابلة اطاراته.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية بحثنا في توضيح أسباب لجوء الدول الى الصيرفة الإسلامية لحل مشكل السيولة و انعاش الاقتصاد عن طريق تعزيز قدرة أجهزتها المصرفية على استقطاب موارد مالية إضافية من خلال جذب المزيد من رؤوس الأموال المكتنزة بالبيوت و المتداولة خارج الجهاز المصرفي و تلبية حاجة الافراد الى مصارف تتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

أهداف البحث : نهدف من خلال بحثنا الى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في :

- ✓ فهم عملية ممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح شبابيك إسلامية؛
- ✓ معرفة ماهية النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية و طبيعة عملها و ماهي التحديات التي تواجهها و عوامل نجاحها؛
- ✓ فهم كيفية التحول من بنك تقليدي الى بنك إسلامي؛

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية :

من بين الأسباب التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع هو حبنا لاكتشاف المواضيع التي لها صلة بالصيرفة الإسلامية؛

الأسباب الموضوعية :

ارتباط هذا الموضوع بمجال تخصصنا و كذا نظرا للاهمية القصوى التي حضيت بها الصيرفة الإسلامية في الآونة الأخيرة خصوصا بعد الازمة العالمية الأخيرة التي برهنت

على فعالية و نجاعة الصيرفة الإسلامية و تعاملات المالية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية : تتمثل دراستنا في الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية؛

الحدود الزمانية : نظار لصعوبة اجراء الدراسة الميدانية لم ترتبط دراستنا بمجال زمني محدد؛

الحدود المكانية : اقتصرت دراستنا على دراسة حالة الجزائر من خلال دراسة في البنك الوطني الجزائري فرع تيارت.

صعوبات البحث:

- ✓ قلة المراجع و المصادر فيما تعلق بالجانب النظري ؛
- ✓ عدم تقديم بيانات المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية التي تقدمها الشبابيك؛
- ✓ صعوبة اجراء دراسة ميدانية و قلة المعلومات و تضاربها.

الدراسات السابقة: هناك مجموعة من الدراسات يمكن ذكر أهمها في:

ـ دراسة خطوي منير ، لسلوس مبارك " النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات و متطلبات النجاح " ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات جامعة غرداية ، 2020 حيث هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على واقع و متطلبات تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي عبر مدخل النوافذ الإسلامية في الجزائر ، باستخدام أسلوب الدراسة الاستقصائية من خلال توزيع استبيان على عينة من البنوك العمومية ، و خلصت الدراسة الى ان نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية مرهون بتوفر مجموعة من المتطلبات الضرورية ، على غرار اصدار قانون خاص بالصيرفة

الإسلامية ، و خضوع العمل المصرفي الإسلامي لمراقبة هيئة الرقابة الشرعية ، و تطوير الموارد البشرية لفهم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي و ضوابطه الشرعية.

تقسيم البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية و اختبار صحة الفرضية و نظرا لطبيعة الموضوع قمنا بتقسيم البحث الى فصلين :

الفصل الأول :حيث تناولنا فيه الاطار النظري للبنوك التقليدية و الإسلامية و النوافذ الاسلامية

الفصل الثاني فخصص لدراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

تمهيد

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب وإنما انتشارها يعم بقاع وأصقاع العالم مقدمة بذلك فكرا اقتصاديا ذو طبيعة فريدة.

اختلفت التعاريف وتعددت حول مفهوم البنوك الإسلامية وخصائصها حيث سنقوم في هذا الفصل التعرف على المصارف الإسلامية من خلال التطرق لمفاهيمها وخصائصها وأهدافها وأسس عملها ومختلف الضوابط التي تحكم عملها. حيث تم التطرق إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية

المبحث الثاني: الإطار النظري للبنوك الإسلامية

المبحث الأول : ماهية البنوك التقليدية

تعددت أجهزة النظام المصرفي منها الحديثة و التقليدية و في مبحثنا هذا سوف نتطرق إلى ماهية الأجهزة التقليدية(البنوك التقليدية).

المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك التقليدية

سوف نتطرق فيه إلى:

أولا- تعريف البنوك التقليدية:

تتضارب التعاريف وتختلف،فلا نجد تعريفا ثابتا لهذه المصارف حيث سنقوم بذكر عدة تعاريف منها:

تعرف أنها: "مؤسسات مالية ائتمانية تقوم على نظام الفائدة في تلقي الأموال وإعادة إقراضها حسب مجال عملها، بالإضافة إلى تقديمها للعديد من الخدمات المصرفية".[1]

عرفها الدكتور محمد صلاح الحناوي:" مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين، فأهم ما يميز المصرف التجاري عن المؤسسات المالية الأخرى هو تقديمه لنوعين من الخدمات وهما: قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم".[2]

مما سبق يمكن تعريف البنوك التقليدية على أنها مؤسسات تقوم بدور الوسيط في المعاملات المالية بين المودعين و المقرضين مقابل تحصيل فوائد نظير خدماتها.

ثانيا:نشأة البنوك التقليدية:

ترجع نشأة البنوك التقليدية إلى بدايات عصر النهضة الأوربية في المدن شمال ايطاليا التي كانت قد شهدت حركة تجارية واقتصادية نشطة أواخر العصور الوسطى وظهور نظام الإقطاع وتراكم الثروات عند الأغنياء،حيث في البداية كان الصيارفة يمارسون أعماهم على طاولات خشبية يضعونها على قارعة الطرقات وينتقلون بها إلى الموانئ ومراكز التجارية،ولكن مع ازدهار الأعمال التجارية اتخذ الصيارفة مراكز ثابتة لتقدم خدماتهم في صرف العملات وقبول الودائع من المصكوكات المختلفة بعد أن تم التأكد من صاحبها وتقييمها وتحويلها إلى عملة محلية وتسجيلها في دفاتر تثبت قيمتها النقدية،و في البداية اقتصر دور هذه المؤسسات على حفظ النقود وصرفها فقط

[1] يزن خلف سالم العطيات، **"تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية"**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، سنة1429ه – 2009م،ص:43– 44.

[2] بن قحدون وآخرون،**"المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية بين المنطق النظري والواقع التطبيقي"**، مذكرة ماستر، تخصص مالية البنوك، جامعة ابن خلدون،تيارت،سنة2016 -2017،ص9.

كما بدأت تقوم باقتراض الأموال المودعة لديها مقابل حصولها على فوائد وبالمقابل دفع فوائد للمودعين .[1]

ومع إتساع النشاط التجاري أصبح التجار وأصحاب المصانع في حاجة إلى مبلغ كبير من الأموال لتميل نشاطهم وفي ذلك الوقت ظهرت أولى محاولات لتأسيس أول مصرف مرخص في أوروبا وذلك بإنشاء بنك البندقية عام 1157م بإيطاليا.

وفي سنة 1170م تم إنشاء بنك،آخر بإيطاليا بمدينة "جنوى" وتلي ذلك إنشاء عدة بنوك كان أهمها بنك الودائع في مدينة برشلونة بإسبانيا 1401م، ثم كانت البداية المعتبرة لنشأة البنوك التقليدية الحديثة بتأسيس البنك الذي عرف ابسم سنة 1587م بمدينة البندقية والذي تميز بأنه كان أكثر تنظيم وشهد شيوعا واضحا ِفي ممارسة أعمال الودائع والائتمان البنكي وخدمات المقاصة بين حسابات العملاء.

المطلب الثاني: أنواع وخصائص البنوك التقليدية

أولا : أنواع البنوك التقليدية[2]

تصنف البنوك التقليدية عموما إلى أربعة أنواع رئيسية هي:

أ - **البنوك المركزية:** يعرف البنك المركزي على أنه "شخصية اعتبارية عامة ومستقلة، ويعتبر بنك البنوك فهو مسؤول عن السياسة النقدية والائتمانية، ويطلق عليه السلطة النقدية، ويقوم ببعض العمليات التي لا تقوم بها كلّ شخصية عامة مملوكة للجميع، فإنها تضطلع بها البنوك الأخرى، والبنك المركزي، بالرغم من أن الخدمات المصرفية للحكومة، ويطلق عليه في هذه الحالة بنك الدولة، ورغم ذلك فهو مستقل عن الحكومة في مجال السياسة النقدية حتى لا تؤثر على عمله "ويمكن حصر وظائف البنك المركزي في النقاط التالية:

- ✓ إصدار النقود: حيث يتوافق حجم النقود التي يصدرها البنك المركزي على مستوى النشاط الاقتصادي وسرعة دوران النقود، وكذلك مدى تطور استخدام الأدوات المصرفية الحديثة مثل بطاقات الائتمان مما ينقص من حجم النقود المستخدمة.

[1] محمد الطاهر الهاشمي، " **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**" الطبعة الأولى ،دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2011،ص: 66-67.

[2] سولاف لعوبي ومنير مصباحي،"**الحوكمة في البنوك، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية**"، رسالة ماستر،تخصص نقود ومالية دولية ،جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل،سنة 2016 – 2017،ص5.

- ✓ **القيام بدور بنك البنوك:** وذلك بتقديم الخدمات المصرفية ومساعدة البنوك التجارية.
- ✓ يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للحكومة، أو ما يسمى بنك الحكومة.
- ✓ تنظيم عملية منح الائتمان بما يتفق والسياسة النقدية التي تساعد في النمو الاقتصادي للبلد.

ب- البنوك التجارية: وهي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بتلقي الودائع الجارية أو لآجال محددة، ويرتكز عملها أساسا في الائتمان قصير الأجل، وتعتبر البنوك التجارية أهم عنصر من عناصر الهيكل المصرفي التقليدي،حيث تعتبر أكثر عددا وأكثر ها شيوعا في أقطار العالم .

ج -البنوك المتخصصة:[1] وهي تلك التي تختص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة،ومن أهم أنواع البنوك المتخصصة المصارف الصناعية،المصارف الزراعية والمصارف العقارية.كما تعرف البنوك المتخصصة بأنها تلك البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي،مثل النشاط الصناعي،أو الزراعي،أو العقاري،وذلك وفق القرارات الصادرة بتأسيسها،والتي لا يمكن قبول الودائع تحت الطلب من بين أوجه نشاطاتها الرئيسية،وتتميز البنوك المتخصصة عن البنوك الأخرى بالخصائص التالية:

- ✓ لا تتلقى ودائع من الأفراد مثل البنوك التجارية، وتعتمد على رؤوس أموالها أو تقوم بإصدار سندات طويلة الأجل.
- ✓ لا يقتصر عملها على الاقتراض فقط لكن يتعدى في اغلب الأحيان إلى الاستثمار.
- ✓ عادة ما يكون هدفها قوميا واجتماعيا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلد.
- ✓ وعادة ما تنقسم البنوك المتخصصة إلى أربعة أنواع رئيسية حسب طبيعة النشاط الذي تتعامل معه وهي :البنوك الصناعية، البنوك الزراعية، البنوك العقارية والبنوك التعاونية.

د- بنوك الأعمال والاستثمار: يكمن الدور الأساسي لبنوك الأعمال والاستثمار في خدمة الاستثمار وفقا لخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

[1] حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل،**"إدارة المصارف الإسلامية"**،مدخل حديث،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،عمان،سنة2009،ص60.

التي تحددها الدولة، بحيث يمكن لهذه البنوك أن تقوم بإنشاء شركات استثمار متخصصة تزاول أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، كما يمكنها أن تقوم بدور الوساطة في سوق رأس المال، أي التمويل طويل الأجل الخاص بالاستثمارات الكبرى،أما قبول الودائع فلا يعد من وظائفها وبالتالي لا تحتاج إلى سيولة نقدية كبيرة كما هو الحال في البنوك التجارية.[1]

ثانيا:خصائص البنوك التقليدية:

يمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بمايلي:[2]

- يمارس البنك المركزي قابليته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك في حين أن المصارف التجارية لا يمكنها أن تمارس أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي.
- تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها المصرف المركزي فالأولى إبرائية وغير نهائية والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع.
- تقوم البنوك التجارية بعمليات إقراض واقتراض عن طريق جمع واستقبال الودائع تحت الطلب أو لأجل تقديمها للعملاء على شكل قروض.
- تتولى البنوك عملية خلق نقود الودائع وتعرف هذه العملية بأن يكون مجموع القروض التي تقدمها هذه البنوك تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه عن طريق الحسابات[3]
- أن تعامل البنوك التجارية بالودائع تحت الطلب يجعلها أكثر أنواع البنوك مخاطرة وهذا ما يحتم عليها تحمل مسؤوليات جسيمة في إدارة الأموال وتوفير متطلبات السيولة فهي تسعى دائما لتحقيق الفعالية وتحسين مركزها التنافسي في السوق.

ثالثا ـ أهداف البنوك التقليدية:و تتمثل في ما يلي:[4]

---

[1] سلاف لعوبي ومنير مصباحي،**"الحوكمة في البنوك: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية"**،مرجع سبق ذكره،ص7.

[2] سارة سواكرية و نزيهة بوزيد،**"دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية"**،مذكرة ليسانس،تخصص:تحليل اقتصادي،سنة 2012- 2013،ص:6 – 7.

أسماء بالحاج وفاطمة فلاح،**"دور البنوك التجارية في تمويل العمليات الاستثمارية"**،مذكرة ليسانس،تخصص:نقود وبنوك ومالية، جامعة ورقلة،سنة2012 – 2013،ص20 .[4]

إن تنظيم وضبط وظائف وأعمال البنوك من شأنه أن يحقق الأهداف التي تسعى لبلوغها وهي الربحية، السيولة والأمان، وعليه فإن البنوك التجارية ترمي إلى تحقيق أكبر الأرباح بالتوازي مع توفير السيولة اللازمة، آخذة في الحسبان عنصر الأمان؛

❖ **هدف الربحية :**يحاول البنك تعظيم أرباحه من خلال تعظيم إيراداته أو تدنية تكاليفه حيث تأخذ الإيرادات شكل الفوائد على القروض التي يمنحها للغير أو عوائد لموجوداته من الأصول المالية بمختلف أنواعها أو العمولات التي يحصل عليها مقابل الخدمات البنكية، أما التكاليف فيتحمل البنك نوعين منها : التكاليف التشغيلية (أجور العمال، مصاريف الاستغلال ...) والتكاليف التجارية المالية (أرباح بيع وشراء العملات، الفوائد، العملات الدائنة)؛

❖ **هدف السيولة :**نقصد بالسيولة في البنك، قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان ، لذلك نجد أن البنوك تقوم بتوظيف أموالها في توليفة وتشكيلة متكاملة من الأصول المناسبة التي تجعل من قدرة البنك على تسييل جزء منها بسرعة لمواجهة حركات السحب أمرا ميسورا؛

❖ **هدف الأمان :** لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس مالها، فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري ولهذا تسعى البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة،ومن خلال استعراض أهداف البنك التجاري نلاحظ وجود تعارض كبير وواضح بينها فالاحتفاظ بالسيولة العاطلة يؤثر على الربحية ، كما أن السعي لتعظيم الربح يقود البنك إلى المخاطرة، وهو ما يدمر هدف الأمان، لذلك يسعى البنك دائما إلى المواءمة بين هذه الأهداف، والذي ينعكس من خلال الدور الفعال للإدارة البنكية.

المطلب الثالث: موارد و استخدامات البنوك التقليدية

1 ـ موارد البنوك التقليدية: تتمثل فيما يلي:

- **المصادر الداخلية:**

من خلال ما سبق يمكننا التمييز بين نوعين رئيسيين من مصادر أموال المصارف الإسلامية مصادر داخلية، ومصادر خارجية، ونستعرض في هذا

المطلب لبعض هذه المصادر بشيء من التفصيل بينما سنناقش أهم المصادر المتمثلة في حسابات العملاء وصناديق الاستثمار.[1]

1. رأس المال: يتمثل رأس مال البنوك الإسلامية في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة أو مقابل زيادة

رأس المال والتي تلجأ إليها البنوك من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة.

1. الاحتياطات:وهي تمثل أرباح محتجزة من أعوام سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين ولا تكون إلا من الأرباح وفائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف وتوجد عدة أنواع من الاحتياطات منها الاحتياطي الإجباري والاحتياطي الاختياري وتعد الاحتياطات مصدر من مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي للمصرف وهي تأخذ نفس الطبيعة الرأس مالية من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى المصرف.

2. **الأرباح المرحلة:**تمثل الأرباح محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذالك،وذالك لأغراض مالية واقتصادية.[2]

- **المصادر الخارجية:**

المصادر الخارجية للبنوك التقليدية تتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري من خارج نقاط أمواله الذاتية أما البنوك الإسلامية وهي مختلف الودائع التي يضعها العملاء في البنك الإسلامي، ونذكر منها:

- **الودائع:** تتلقى البنوك التجارية بمجموعة متنوعة من ودائع الأفراد و رجال الأعمال و المشاريع و المؤسسات المالية الأخرى،و تعتبر هذه الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنوك التجارية و هي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها في ذمة البنك،و تكون هذه الودائع على شكل حسابات جارية أو تحت الطلب أو على شكل ودائع ادخارية أو الأجل.
- **الودائع الجارية:**هي المبالغ التي يتم إيداعها لدى المصرف في شكل حسابات جارية و هي قابلة للسحب من طرف أصحابها في أي وقت،و هي حسابات ليس

[1] مجاهرية إيمان وبن عربية خالدية،**"واقع التمويل الإيجاري في البنوك الإسلامية"**،مرجع سبق ذكره،ص20.
[2] سعيد سامي حلاق،**"المصارف الإسلامية – الواقع والتحديات"**،الملتقى العربي الأول،سنة 2011،ص10.

الهدف منها الإستثمار و إنما تستخدم لحفظ الأموال من السرقة والضياع و لتسهيل التعامل التجاري و المعاملات المصرفية الأخرى لزبائنها.[1]

- **الودائع الادخارية :**ويطلق عليها أحيانا حسابات الاستثمار المشترك ،إذ تقبل المصارف الإسلامية الودائع الادخارية النقدية من المودعين بغية استثمارها وتوقع معهم عقدا للمضاربة ويكون المصرف في هذه الحالة المضارب والمودعين هم أرباب المال وقد تكون المضاربة مطلقة مثل ما في حسابات الاستثمار العام أو حسابات الاستثمار المشترك،وتشارك أموال المودعين في هذه الحسابات في صافي النتائج الكلية لعمليات الاستثمار دون ربطها بمشروع استثماري معين ،ويحصل أصحاب الودائع الادخارية على دفاتر توفير ،إذ يسلم المصرف الإسلامي لكل مودع لهذه الحسابات دفتر توفير خاص به وبموجب هذه الخدمة يحصل المصرف الإسلامي على تفويض من العميل باستثمار وتشغيل أمواله والمضاربة فيها ويحصل العميل على عائد غير ثابت يتناسب ومبلغ الوديعة ومدة استثمارها.[2]

ولا تشترك البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في :

- **الودائع لأجل:** وهي ودائع لفترة محددة من الوقت يدفع عليها البنك فوائد،مقابل ذلك يحتفظ برصيد نقدي منها اقل من الرصيد النقدي الذي يحتفظ به لمقابلة المسحوبات من الودائع تحت الطلب ،فهي ودائع تودع لدى البنك على ألا يسحب منها إلا بعد انقضاء مدة معينة يتفق عليها صاحب الوديعة مع البنك وبالتالي لا يمثل التزاما حاليا على البنك في إي لحظة.
- **الودائع الاستثمارية:** تتمثل في الأموال التي يعهد بها العميل للبنك من اجل استثمارها وتوظيفها لمدة معينة، تكون في شكل عقد مضاربة، حيث يكون العميل رب المال والبنك مضاربا، وهنا العميل يحصل على ربح ويتحمل الخسارة[3].
- **المبالغ المقترضة من البنك المركزي:**يمثل مصدرا مهما وخاصة لتغطية احتياجات التمويل الموسمي ويعود لجوء البنوك التجارية للبنك المركزي للاقتراض منه في حالات عادية ممكن إن يكون باعتبارات هي مدى كفاية مواردها من الودائع

---

[1] هودة عبو،أهمية **وواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا**،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد10، العدد 01 ،سنة2021،ص297.

[2] حيدر يونس الموسوي،**"المصارف الاستثمارية:أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية"**،الطبعة الأولى،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،سنة 2011،ص41.

[3] - سندس ريحان باهي، **"دراسة واقع نوافذ إسلامية في البنوك التجارية"**، مذكرة ماستر،تخصص إدارة مالية،جامعة أم البواقي،سنة2018/2017، ص18.

،ومدى رغبتها في الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي وشروط الاقتراض منه.

وغالبا ما تلجأ المصارف إلى الإقراض من بعضها البعض أو من البنك المركزي عند حاجتها لتمويل عمليات مصرفية لاتكفي مواردها الذاتية المتاحة لتمويلها، وهذا الاقتراض قد يكون في صورة حسابات جارية أو لأجل أو بأخطار ، وتمثل التزاما على المصرف تجاه بقية المصارف التي اقترض منها سواء كانت محلية أو أجنبية في الداخل أو الخارج .[1]

- **المستحق للبنوك المحلية والمراسلين:**هو احد المصادر الهامة للتمويل وهو يمثل التزامات على البنك التجاري من قبل البنوك الأخرى المحلية والأجنبية وتنشأ الحسابات الجارية هنا لمقابلة المدفوعات المتبادلة بين عملاء البنوك في إطار العلاقات العادية اليومية وتمثل الحسابات الآجلة قروض حصل عليها البنك من بعض البنوك لمقابلة بعض نواحي التوظيف المتاحة لها.

2 ـ استخدامات الأموال في البنوك التقليدية

وتشمل استخدامات الأموال في البنوك التقليدية المجموعات التالية:

1-**مجموعة الأصول النقدية والشبه النقدية:** وتشمل كلمن النقدية بخزائن البنك والذهب، والأرصدة لدى البنك المركزي، و الأرصدة لدى البنوك المحلية والمراسلين بالخارج، القيم المالية تحت التحصيل.

2-**مجموعة القروض والسلف والكمبيالات المخصومة :** وتوجد عدة اعتبارات ترتبط بمنح القروض والسلف ومتابعتها ،ومنها :كفاءة جهاز الاستعلام بالبنك ،تتبع حركة حسابات العميل المصرفية في تعامله السابق للتعرف غلى مدى انتظامه في السداد،والعائد الذي حصل عليه البنك في معاملاته السابقة مع العميل :[2]

3-القروض والسلف:هو ائتمان قصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط الجاري القطاعي للأعمال و التجارة إي تغطية احتياجات الأفراد والمنشات بما يكفيها من رأس المال العامل وتجدر الإشارة إلى أن بند القروض والسلف يتضمن الإعتمادات المستندية وهو نوع من الإقراض قصير الأجل

4- **الكمبيالات المخصومة :** تتمثل في الأوراق التجارية التي تقبل البنوك بضمانها للعملاء وتكون لفترة ما بين السحب الكمبيالة وتاريخ استحقاقها ،خصم الكمبيالة

[1]- محمد الطاهر الهاشمي، **"المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية"**، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2] - صلاح حسين، **"البنوك والمخاطر والأسواق العالمية"**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011، ص10.

للبنك يعني شراء التي تستحق للدفع بعد أجل نعين لا يزيد عن سنة مقابل نقد حاضر يدفعه البنك لبائع الورقة .[1]

المبحث الثاني: الاطار النظري للبنوك الاسلامية

تتعارض المعاملات المصرفية مع المعتقد الديني للعملاء بحيث أن الشريعة الإسلامية حرمت المعاملات الربوية وذلك أدى إلى استحاث أجهزة مصرفية جديدة تسمى بالبنوك الإسلامية و للتعريف بها قمنا بإعداد هذا المبحث.

المطلب الأول:تعريف ونشأة البنوك الإسلامية

أولا:تعريف البنوك الإسلامية:

تعريف أول:

البنوك الإسلامية أجهزة مالية تستهدف التنمية و تعمل في إطار الشريعة الإسلامية ،وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية،و تسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع،و هي أجهزة تنموية اجتماعية مالية من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تسيير المعاملات و تنموية من حيث أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع. و تستهدف تحقيق التنمية فيه،و تقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع ،و اجتماعية من حيث أنها تقصد في عملها و ممارستها إلى تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق و على الادخار و معاونتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع و المصلحة ،و هذا فضلا على الإسهام

[1] - محمد حسين ا لوادي وآخرون، **"النقود والمصارف"**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص187.

في تحقيق التكافل بين الأفراد بالدعوة إلى آداء الزكاة و جمعها و إنفاقها في مصارفها الشرعية.[1]

تعريف ثاني:

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا و عطاءا وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملا المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية.[2]

تعريف ثالث:

البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي،وتحقيق عدالة التوزيع،ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن البنوك الإسلامية هي البنوك التي لا تتعامل بالفائدة بل تتشارك الأرباح أو الخسائر مع العميل.

ثانيا:نشأة البنوك الإسلامية:

ظهرت فكرة البنوك الإسلامية منذ منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين،حيث كانت ثمرة للصحوة الإسلامية والتي دعت إلى ضرورة التخلي عن العامل مع البنوك التقليدية التي يرتكز نشاطها أساسا على الربا ،كما أنه لا يجوز للمسلمين التعامل مع مؤسسات لا تعبأ باستثمار أموال عملائها في أنشطة حرمتها الشريعة الإسلامية ،وفي هذا الإطار كانت هناك محاولات جادة لوضع نموذج للبنك الإسلامي ،وذلك بالاستفادة من خبرات البنوك التقليدية في مجالات لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.[4]

---

[1] خبابه عبد الله،**"الاقتصاد المصرفي:**البنوك التجارية،البنوك الإسلامية،السياسة النقدية،الأسواق المالية،الأزمة المالية،جامعة المسيلة، ص142.

[2] طلحة عبد القادر وآخرون،**"واقع البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية من منظور الكفاءة باستخدام أسلوب التحليل التطبيقي للبياناتDEA "**،مجلة المالية والأسواق،ص52.

[3] شهاب أحمد سعيد العزيزي،**"إدارة البنوك الإسلامية"**،الطبعة الأولى،دار النفائس للنشر والتوزيع،سنة 1433-2012م،ص11.

[4]-محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ، **" الصارف الإسلامية"** ، دار المسيرة للنشر ، عمان- الأردن ، الطبعة الأولى 2007م-1427ه ، الطبعة الثانية 2008م-1428ه ، الطبعة الثالثة 2009م-1430ه ، الطبعة الرابعة 2012م-1433ه ، ص42

ويعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي إلى عام 1940، عندما أنشأت في "ماليزيا" صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، و في سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية

ومن أهم المراحل التي مرت بها نشأة البنوك وتطورها إلى الشكل الحالي ثلاث أساسية هي: [1]

- المرحلة الأولى (1963-1980):وهي مرحلة تأسيس البنوك الإسلامية.

- المرحلة الثانية(1980-1990):وهي مرحلة توسع نشأة البنوك الإسلامية.

- المرحلة الثالثة:من1990إلى يومنا هذا.

1- المرحلة الأولى:من (1963-1980)

تميزت هذه المرحلة ببطء نمو وانتشار البنوك الإسلامية، حيث ظهرت في هذه المرحلة أربعة بنوك إسلامية فقط وتتمثل هذه البنوك في:بنوك الادخار المحلية، بنك ناصر الاجتماعي بنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية.

وقد يرجع السبب في ذالك إلى كون الفكرة حديثة، ويلزمها الوقت من أجل تقبلها واستيعابها هذا من جهة والخبرة من جهة ثانية، وذالك من أجل تجسيدها بالشكل المناسب على أرض الواقع، حيث شكلت هذه المرحلة المحطات التالية:

أ- كانت أول تجربة للبنوك الإسلامية هي تجربة بنوك الادخار المحلية سنة 1963 ، بمدينة ميت غمر التابعة لمحافظة الدقهلية بمصر ، وتمت هذه التجربة تحت إشراف الدكتور أحمد النجار ،حيث قامت فكرة هذه البنوك على"جمع الأموال من المزارعين المصريين واستثمارها في بناء السدود واستصلاح الأراضي بغية تقاسم الأرباح بين الأطراف المشاركة".

استطاعت هذه البنوك أن تحقق نجاح كبيرا حيث بلغ عدد فروعها تسعة فروع رئيسية وأكثر من عشرين فرعا صغيرا وذلك على الرغم من قصر مدة حياتها التي دامت أربع

[1] مطهري كمال،**"دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "**،مذكرة الماجستير،تخصص:مالية دولية جامعة وهران،سنة2011- 2012،ص17- 18.

سنوات فقط ،حيث ساهمت القوى السياسية المناهضة للإسلام أنذلك في فشل هذه التجربة .

ب- تزامنت هذه التجربة أيضا مع تجربة أخرى قام بها الشيخ أحمد إرشاد في باكستان بدعم من ملك فيصل وسماحة الشيخ أمين الحسيني رحمهما الله ،حيث تلخصت فكرة هذه التجربة في محاولة تحويل البنوك التجارية إلى بنوك لا ربوبية (أي إلغاء الفائدة)مع الاحتفاظ بالميكانيزمات المعمول بها في هذه البنوك ،إلا أنها لم تكن أوفر حظا من سابقاتها ،حيث دامت عدة شهور فقط .

ج- في عام 1970،تقدم وفد من مصر وباكستان كل على حدا إلى المؤتمر الثاني لوزراء الخارجية الإسلامي المنعقد في كراتشي (باكستان) باقتراح إنشاء بنك إسلامي دولي أو إتحاد دول للبنوك الإسلامية وقد قام خبراء من 18دولة إسلامية بدراسة المشروع تقرير ينص على ضرورة تطوير نظام إسلامي بديلا للتقليدي. [1]

د- في عام 1971، تم تأسيس بنك ناصر الاجتماعي حيث نص قانون إنشائه على عدم التعامل بالربا أخذا أو عطاء، وقد نالت التجربة اهتماما كبيرا لدرجة إدراجها على جدول أعمال اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية عام 1972.

ه- في عام 1973طرحت فكرة إقامة بنوك إسلامية تقوم بتقديم خدمات مصرفية متكاملة في اجتماع وزراء الدول الإسلامية ،وقد نالت هذه الفكرة القبول في هذا الاجتماع ،حيث تقرر وضعها حيز التنفيذ وقد ساهمت الندوات الأكاديمية لنيل الماجستير والدكتوراه ،والكتب الجامعية في إثراء هذه التجربة وإرساء قواعدها أثناء تنفيذها .

و- وفي سنة 1975 ،تجسدت فكرة المصارف الإسلامية بتأسيس بنك دولي وهو "البنك الإسلامي للتنمية" بجدة، ويعتبر بمثابة الانطلاقة الحقيقية لعمل المصارف الإسلامية، حيث يوفر الأموال اللازمة لإقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء على أساس تقاس الأرباح. كما تم تأسيس النماذج الأولى للبنوك الإسلامية، حيث أنشأ بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك فيصل الإسلامي السوداني وبيت

[1] لعمش أمال، **"دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية"**،مذكرة ماجستير ، تخصص:مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف،سنة 2011- 2012،ص4.

التمويل الكويتي سنة 1977م ،والبنك الإسلامي سنة 1978م ،وبنك البحرين الإسلامي سنة 1979م.

2-المرحلة الثانية (1980-1990):استمر ظهور البنوك الإسلامية في هذه العشرية على نطاق واسع،حيث اتخذت شكل بمجموعات مالية إسلامية منظمة تتكون من عدة بنوك إسلامية،أو من شركات الاستثمار المنتشرة حول العالم،كما تميزت هذه المرحلة بالمحاولات الرائدة لأسئلة النظام المصرفي في بعض الدول الإسلامية مثل السودان وباكستان وإيران،حيث أصبحت جميع الوحدات المصرفية لديها تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء.[1]

3-المرحلة الثالثة:من1990إلى يومنا هذا:

تميزت هذه المرحلة بالانتشار المتزايد والسريع للبنوك الإسلامية، وظهور عدد كبير من الأوعية الاستثمارية التي تدار بالطريق المشروعة، بشكل خاص صناديق الاستثمار الإسلامية العاملة في مجال التأجير والعقارات والأسهم والسلع وغيرها.

"إن التطور الذي شهدته الصناعة المصرفية الإسلامية شجع الكثير من البنوك التقليدية على فتح فروع تقوم بتقديم خدمات مصرفية تقوم على أسس إسلامية مثل : Citibank في أمريكا،Bank Barclaysمصرف باركليز،في أوربا Golden SachsوUBSالبنك المتحد السويسري".

إن فتح فروع إسلامية من طرف هذه البنوك لم يكن بسبب حبها للإسلام ،وإنما هدفها كان تطوير خدماتها لتلبي حاجات شريحة معينة من العملاء وهم المسلمون المغتربون ،وذلك نتيجة لرغبة تلك الشريحة في التعامل مع بنوك تلبي رغبتها في التمويل الإسلامي خاصة أصحاب الشركات والمؤسسات ،كما شهدت هذه المرحلة انتشار الندوات والمؤتمرات عن البنوك الإسلامية على مستوى العالم واعتراف الجهات الغربية بأهمية هذه التجربة وسرعة نجاحها ،وقد جاء تأكيد ذالك في تقرير صندوق النقد الدولي الذي صرح أن النظام المالي الإسلامي المرتكز على المشاركة في الربح والخسارة دون حساب سعر الفائدة أكثر استقرارا من النظام المالي الغربي .

[1] بن مسعود ميلود، **"معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية"**،مذكرة ماجستير،تخصص: الاقتصاد الإسلامي،جامعة باتنة،سنة2007- 2008،ص10.

كذلك بروز جيل ثاني من المؤسسات المالية الإسلامية تتميز بالحرية والفعالة في مجالات الاستثمار والتمويل والإجارة، ومن بين المؤسسات التي تأسست خلال هذه الفترة بذكر منها:[1]

بنك البركة الجزائر 1991م ،بنك الاستثمار الإسلامي الأول البحرين 1996م ،البنك الإسلامي اليمني 1996م ،مصرف أبو ظبي الإسلامي 1997م،بنك التضامن الإسلامي اليمن 1997م ،بنك الاستثمار الخليجي الكويت 1998م ،بيت التمويل الخليجي الكويت1998م،بيت التمويل الخليجي البحرين 1999م،شركة أعيان للإجارة والاستثمار الكويت 199م،الشركة الدولية للاستثمار 1999م،شركة أصول الإجارة والتمويل الكويت 1999م،بنك معاملات ماليزيا 1999م.

وفقا لتقرير التنافسية الدولية لعام2005م، فإن البنوك الإسلامية استمرت في النمو خلال عام 2004 بسرعة أكبر بكثير من البنوك التقليدية، ويتوقع الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية أن ترتفع موجودات البنوك الإسلامية في العالم إلى نحو 1.84تريليون دولار بحلول عام 2013.

المطلب الثاني:أنواع وخصائص البنوك الإسلامية

أولا:أنواع البنوك الإسلامية

تصنف البنوك الإسلامية إلى ما يلي :

1-وفقا للنطاق الجغرافي:

وفقا لهذا الأساس يمكن تقسيمها إلى مصارف محلية النشاط ومصارف دولية النشاط[2].

1-1- مصارف إسلامية محلية النشاط: هو ذلك النوع من المصارف الإسلامية التي يقتصر نشاطها على الدولةالتي تحمل ملكيتها وتمارس فيها نشاطها، ولا يمتد عملها إلى خارج هذا النطاق الجغرافي.

[1] - مطهري كمال، **"دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] فادي محمد الرفاعي،**" المصارف الإسلامية"**، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص: 25

2-1-مصارف إسلامية دولية النشاط : هي ذلك النوع من المصارف التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارجالنطاق المحلي.

2-وفقا للمجال الوظيفي:

وفقا لهذا الأساس يمكن التفرقة بين عدة أنواع من المصارف الإسلامية ومنبينها: مصارف إسلامية صناعية، مصارف إسلامية زراعية، مصارف إسلامية تجارية، مصارف الادخار والاستثمار الإسلامي، مصارف التجارة الخارجية الإسلامية.

2-1-مصارف إسلامية صناعية :وهي تلك المصارف التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعيةوخاصة عندما يمتلك المصرف مجموعة من الخيارات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى، وتقييم فرصالاستثمار في هذا المجال المهم[1].

2-2-**مصارف إسلامية زراعية :** هي تلك المصارف التي يغلب على توظيفاتها اتجاهها للنشاط الزراعي وباعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام[2].

2-3-**مصارف إسلامية تجارية** : تتخصص هذه المصارف في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصةتمويل رأسمال العامل للتجارة وفقا للأسس والأساليب الإسلامية، أي وفقا للمتاجرات أو المرابحات أو المشاركات أو المضاربات الإسلامية[3].

2-4-**مصارف الادخار والاستثمار الإسلامي:** تعمل هذه المصارف على نطاقين، نطاق مصارف الادخاروصناديق الادخار، وتكون مهمة هذه الصناديق جمع المدخرات من المدخرين بهدف تعبئة فائض النقد الموجود لدى الأفراد، والنطاق الأخير هو نطاق المصارف الاستثمارية حيث يقوم هذا النطاق على إنشاء مصرف استثماري يقوم بعملية توظيف الأموال التي سبق الحصول عليها، وتوجيهها إلى

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي،**"إدارة البنوك"**، بدون ذكر الطبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 29.

[2] رايس حدة،**"دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية"**، الطبعة الأولى، دار إيتراك للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص: 223

[3] مروان محمد أبو عرابي،**"الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية"**، الطبعة الأولى، مؤسسة تسنيم، الأردن، 2006، ص 54

مراكز النشاط الاستثماري والتي من خلالها يتم استغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة ومن ثم إنعاش الاقتصادالإسلامي[1].

2-5-**مصارف التجارة الخارجية الإسلامية** : تعمل هذه المصارف على تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين الدول، كما تعمل على معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الطاقات الإنتاجية في الدول الإسلاميةمن خلال توسيع نطاق السوق ورفع قدرتها على استغلال الطاقات العاطلة وتحسين جودة الإنتاج[2].

3-وفقا لحجم النشاط:

تنقسم وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع، هي: مصارف إسلامية صغيرة الحجم،مصارف إسلامية متوسطة الحجم، مصارف إسلامية كبيرة الحجم. وسنتطرق إلى كل نوع على حدا كما يلي[3] :

3-1-مصارف إسلامية صغيرة الحجم: هي مصارف محدودة النشاط، يقتصر نشاطها على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاجها السوق المحلي فقط، وتعمل على جمع المدخرات وتقديم التمويل قصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات، كما تنقل هذه المصارف مواردها إلى المصارف الإسلامية الكبيرة التي تتولى استثمارها وتوظيفها في المشروعات الضخمة.

3-2- مصارف إسلامية متوسطة الحجم: هي مصارف ذات طابع قومي تكون أكبر حجما في النشاط وأكبر منحيث العملاء وأكثر اتساعا من حيث المجال الجغرافي، وأكثر الخدمات من حيث التنوع إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

3-3- مصارف إسلامية كبيرة الحجم : يطلق عليها البعض "مصارف الدرجة الأولى" وهي مصارف من الحجم الذي يمكنها من التأثير على السوق النقدي

---

[1] بوحيضر رقية، **"إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة"**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص: 114

[2] بوحيضر رقية، نفس المرجع السابق ، ص: 114.

[3] احمد محمد المصري،**"إدارة البنوك التجارية والإسلامية"**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998، ص ص: 61-62

والمصرفي سواء المحلي أو الدولي ولديها من الإمكانيات التي تؤهلها لتوجيه هذا السوق، كما تمتلك هذه المصارف فروعا لها في أسواق المال والنقد الدولية.

4- وفقا للاستراتيجية المستخدمة:

يمكن التمييز حسب هذا المعيار بين ثلاث أنواع من المصارف الإسلامية هي: مصارف إسلامية قائدة ورائدة، مصارف إسلامية مقلدة وتابعة، مصارف إسلامية حذرة أو محدودة النشاط. يمكن شرح كل منها على النحو التالي[1]:

4-1-مصارف إسلامية قائدة ورائدة : هي تلك المصارف التي تعتمد على استراتيجية التوسع والتطوير والتجديد وتطبيق أحدث ما ولت إليه تكنولوجيا المعاملات المصرفية وخاصة تلك التي تطبقها المصارفالأخرى ولديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكثر خطرا وبالتالي أعلى ربحية.

4-2-مصارف إسلامية مقلدة وتابعة : تقوم هذه المصارف على استراتيجية التقليد لما ثبت نجاحه لدى المصارف الإسلامية القائدة والرائدة ومن ثم فإن هذه المصارف تنتظر جهود المصارف الكبرى في مجال تطبيق النظم المصرفية المتقدمة التي توصلت إليها، فإذا ثبتت ربحيتها وكفاءتها أسرعت هذه المصارف إلى تقليدها وتقديم خدمات مشابهة لها.

4-3- مصارف إسلامية حذرة أو محدودة النشاط : يقوم هذا النوع من المصارف على استراتيجية الانكماش أو ما يطلق عليه البعض استراتيجية الرشادة المصرفية" والتي تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التي ثبت ربحيتها فعلا وتتسم هذه المصارف بالحذر الشديد وعدم إقدامها على تمويل أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيته.

5- وفقا للعملاء المتعاملون مع المصرف :

يتم تقسيم المصارف وفقا لهذا الأساس إلى نوعين هما: مصارف إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد، مصارف إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول والمصارفالإسلامية العادية، وسنوضحها كما يلي[1]:

[1] جميلة قارش، **"المعاملات المالية المصرفية بين المقاصد الشرعية ومستحدثات المصارف الإسلامية"**، مذكرة ماجستير، تخصص فقه و أصول، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2002، ص: 112.

5-1- مصارف إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: هي مصارف تنشأ خصوصا من أجل تقديم خدماتها للأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، سواء على مستوى العمليات المصرفية أو العمليات المصرفية العادية المحدودة.

5-2-مصارف إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول والمصارف الإسلامية العادية: هي نوع من المصارف الإسلامية لا يتعامل مع الأفراد بل يقدم خدماته إلى الدول من أجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته إلى المصارف الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي قد تواجهها أثناء ممارسة أعمالها.

ثانيا:خصائص البنوك الإسلامية:

البنك الإسلامي يميز عن غيره ببعض الخصائص التي يقوم عليها وذلك من خلال:

1. **تحريم الربا** : وهي سمة مميزة للبنوك الإسلامية من أجل تطهير المال، ومن هنا فإن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أيا كانت صورها وأشكالها، أخذا وعطاء، إيداع أو توظيفا، قبوة أو خصما، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ثابتة أو متحركة، قال تعالى: « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين»[2] ، وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «اجتنبوا السبع الموبقات» وذكر منها: «وأكل الربا»[3]
2. **الرقابة الشرعية:** تنفرد البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية بأن لها رقابة إضافية على عملياتها وهي الرقابة الشرعية بالإضافة إلى الرقابات المالية والإدارية والمصرفية، وهي الميزة الرئيسة للبنوك الإسلامية، والجدير بالذكر أن المراقب الشرعي أو من تعهد إليه مهمة الرقابة الشرعية ينبغي أن يكون مؤهلا تأهيلا شرعيا وعلميا ليكون باستطاعته إبداء الرأي الذي يستند على العلم والدراية، قال تعالى: « ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا »[4]

---

[1] صونيا عابد، **"التمويل التأجيري في المصارف الإسلامية"**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص9-10

[2] سورة البقرة الآية 278

[3] ا مداح عبد الباسط وإخرون ، **علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الاسلامية العاملة في الجزائر**،مجلة بيت المشورة ، العدد 05 ، ديسمبر 2019 ،ص 114.

[4] سورة الإسراء الأية36.

3. -حسن اختيار من يقومون على إدارة الأموال:

لكي تتم إدارة أعمال المصرف بالشكل الذي يتضمن السير وفق متطلبات قواعد العمل الشرعي ،تجتهد إدارة المصرف في توظيف الكوادر البشرية التي ستوكل إليه مهام إدارة و توجيه الأموال ، بأن يكون مؤهلين لذلك من حيث الأمانة و القدرة [1].

امتثالا لقول الله تعالى :﴿ **وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَاءَ ءَامۡوَٰلَكُم** ﴾[2].

4. **الاهتمام بالجانب الاجتماعي:** إن تحقيق التكامل الاجتماعي يعتبر أهم المبادئ التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي، من أجل ذلك نجد البنك الإسلامي يهدف إلى تنمية المجتمع المسلم، من خلال ما يقوم به من أعمال استثمارية، فإذا كان هدف البنوك التقليدية هو تجميع الأموال وتوجيهها إلى رأس المال بغرض تحقيق الربح، فإن البنك الإسلامي هدفه النهوض بالمجتمع، وإقامة الاقتصاد الإسلامي من خلال توجيه الثروة توجيها سليمان مراعيا في ذلك الأولويات، كما أنه يقوم على أساس اجتماعي، بمعنى أنه يهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي، من خلال إدارة صندوق الزكاة مثلا، ومن خلال نظرته في وضع خططه وسياساته التنموية التي يلحظ فيها صالح المجتمع الإسلامي.
5. **علاقة البنك بالمودعين:** إن العلاقة بين المصارف الإسلامية وأصحاب الودائع ليست قائمة على أساس دائن ومدين (كما هو الحال في المصارف التقليدية) بل علاقة مشاركة ومتاجرة ضمن عمليات البيع والشراء.

المطلب الثالث:أهداف البنوك الإسلامية

وفق قاعدة الغنم بالغرم وفي إطار سعي المصارف الإسلامية إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس مبدأ الاستحقاق واستخدام الأموال في دعم التكافل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية،فإن هذه المصارف تسعى إلى تحقيق أهداف رئيسية أهمها[3]:

[1] مداح عبد الباسط وإخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص115
[1] سورةالنساءالآية5

[3] نبيلة باديس وآخرون،**"أهمية الإسلام في تفادي الأزمات المالية"**،مجلة اقتصاديات الأعمال التجارية،المجلد:06،العدد:02،سنة 30-09-2021، ص:212-213.

- ✓ **الأهداف الاستثمارية**: نعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد السلوك الإنفاقي للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في قاعدة اقتصادية سليمة ومستقرة ومتوافقة مع الصيغة الإسلامية وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع المتغيرات التي تطرأ في السوق المصرفية العالمية.
- ✓ **الأهداف التنموية**:من السمات الرئيسية المميزة للمصارف الإسلامية مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية،فالمصرف الإسلامي لا يستهدف تعظيم الأرباح فقط،إنما هو ملزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر نتيجة قيامه بمزاولة أنشطته المختلفة.
- ✓ **التأثير بالأزمة المالية**:تعتبر البنوك الإسلامية أقل تأثرا بالأزمة المالية وهذا راجع إلى عدة عوامل،منها:
  - أن البنوك الإسلامية معاملاتها على نظام المشاركة،فيعلم العميل أن التعامل بينها مبني على الربح والخسارة،فهذا ما يخفف المخاطر عليها.
  - البنوك الإسلامية استثمارها حقيقي،عكس البنوك التقليدية.
  - هي لا تتعامل بالأدوات المالية المستحدثة المخالفة للشريعة،فيجنبها مخاطر الأزمات المالية.
  - أكدت تقارير لوكالات التصنيف العالمية أن نتائج التباطؤ الاقتصادي وانهيار أسواق المال وشح السيولة أثرت بشكل أقل في المؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بغيرها من المؤسسات التقليدية،بسبب تحريم الشريعة للمنتجات المالية القائمة على الفائدة،وهذا ما جنبها الاستثمار في بعض فئات الأصول الضعيفة التي شوهت الأداء والوضع المالي لكثير من البنوك التقليدية.

-علاج الأزمة المالية من المنظور الإسلامي:إن النظام الاقتصادي وضع لبنة لوجود الإنسان متمثلة في الأرض التي دعانا الخالق عز وجل لإحيائها،وبين مدى خطورة أن يتحكم البعض بأقوال الآخرين ونشر الفساد الإقتصادي بينهم من خلال الربا والمضاربات الوهمية وغيرها.

- ✓ **الأهداف الاجتماعية:** تساهم البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال قيامها بالمهام المتمثلة في إدارة صندوق الزكاة والصناديق الخيرية،

وإدارة الإرث والأملاك، ومنح القروض الحسنة وتقديم التبرعات، المساهمة في إنشاء المشروعات الاجتماعية غير الهادفة للربح، إنشاء شركات التأمين الإسلامية لبث روح التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، كما تساهم في تخليص الجمهور من التعامل الربوي من خلال التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتحريم التعامل في الأنشطة المحرمة شرعا، و تحريم الاحتكار والاكتناز، وذلك من خلال جذب الأموال التي كانت محبوسة عن التشغيل في أيدي المتعاملين بالربا، والتي تؤدي إلى اكتنازها بما لا يفيد المجتمع. إضافة إلى إحداث الاندماج بين عنصري العمل ورأس المال، وهذا يتضح من خلال عقد المشاركة التي تؤدي إلى تنقية المعاملات المالية من الربا، وتشجيع الأيدي العاملة على الكسب الحلال، الأمر الذي يساهم في القضاء على البطالة، أيضا تساهم في إثراء الثقافة الإسلامية بين أفراد المجتمع.[1]

✓ **أهداف إبتكارية:**

حتى تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق:

-**ابتكار صيغ التمويل**: سعت البنوك لابتكار الصيغ الاستثمارية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك المواجهة منافسة المصارف التقليدية في جذب المستثمرين.

-**ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية**: على البنك الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية لتلبية متطلبات الزبائن

[1] بن حليمة هوارية وإخرون ، **البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية**،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،المجلد 01،العدد 26 ، 2015، ص 28.

خلاصة:

البنوك التقليدية هي الأجهزة المصرفية التقليدية التي تتعامل مع العميل لكن تقدم أولياتها أولا و تقدم صالحها التجاري و ما يتماشى مع فوائدها دون مراعاة معتقدات العميل أو لصفته أيا كان، بينما البنوك الاسلامية إستحداث معاملات تتمشى مع المعتقد الاسلامي للعميل ولا تتعامل مع العميل بالفوائد والعوائد وإنما تركز على الشريعة الاسلامية في معاملاتها وتأخذ بعين الاعتبار ظروف العميل في الحسبان وبسبب ذلك وجدت نفسها في مواجهة عدة صعوبات نظرا للمحيط الذي تنشط فيه، ولذلك هي دائما في منافسة مع البنوك التقليدية من حيث تقديم الخدمات

تمهيد

سنتناول في هذا الفصل تقديم لمحة حول البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت ، و كذلك كل ما يقدمه من خدمات إسلامية من خلال الشبابيك المستحدثة مؤخرا من خلال المباحث التالثة:

المبحث الأول : البطاقة التقنية للبنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني : تفعيل النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

المبحث الأول: التقديم العام للبنك الوطني الجزائري BNA

المطلب الأول: نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري BNA

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة،سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فإن جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع أعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة،التجارة،الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم،تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 لـــ 12 جانفي 1988 وقانون 88-119 لـــــ21- جوان 1988 وقانون 88-177لـــ 28 سبتمبر 1988وبالقانون التجاري، وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار "ب و ج" وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب08 شارع ارنيستوشيغيفارا 16000 الجزائر العاصمة،وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري و ذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها و شرائها من قبل الخزينة العمومية وفي سنة 2018 تم رفع رأسمال البنك إلى 150 مليون دينار جزائري.

يعزز البنك الوطني الجزائري شبكته التجارية من خلال فتح وكالات جديدة في مختلف مناطق القطر الوطني وذلك من أجل تحسين خدماته لدى زبائنه، حيث يضم حاليا 213 وكالة عبر التراب الوطني.

1- الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل (1-3): الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

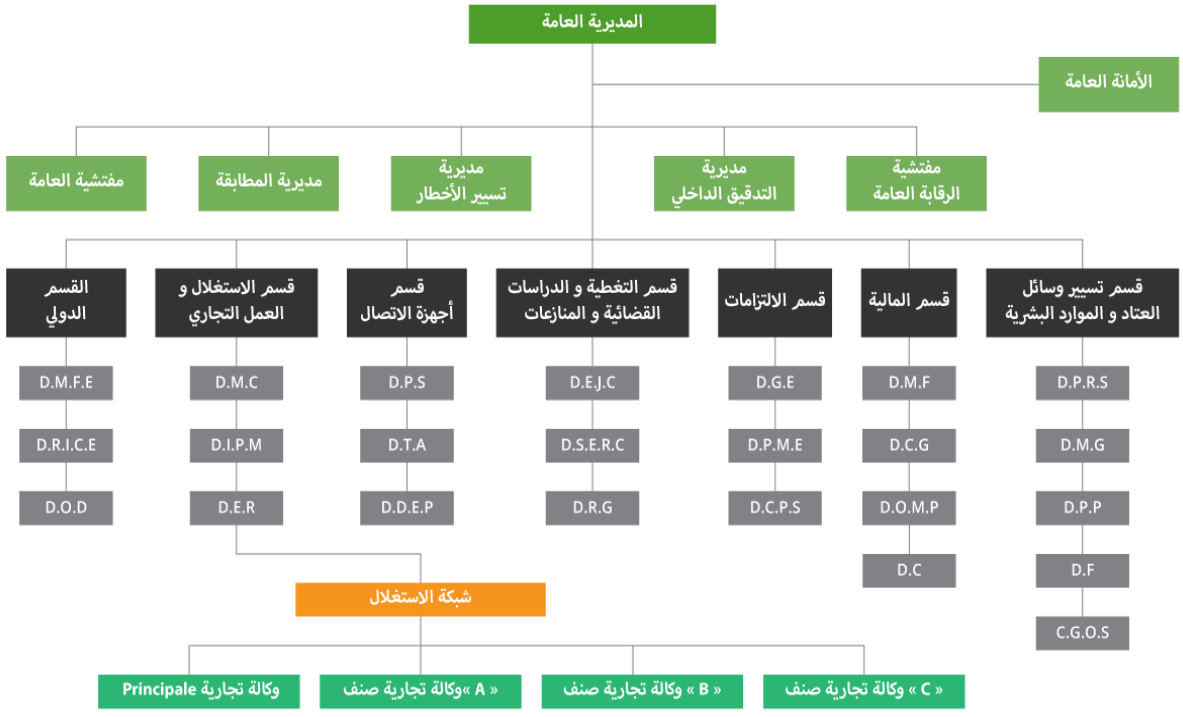

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات الهياكل التابعة للقسم الدولي

DGE:مديرية المؤسسات الكبرى DMFE:مديرية التحركات المالية مع الخارج

DPME:مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة DRICE:مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية

DCPS:مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة DOD:مديرية العمليات المستندية

الهياكل الملحقة بقسم المالية الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجاري

DC :مديرية المحاسبة DER :مديرية تأطير الشبكات

DOMP :مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات DMC :مديرية التسويق و الاتصال

DCG :مديرية مراقبة التسيير DIPM :مديرية وسائل الدفع و النقد

DMF:مديرية السوق المالي الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

DDEP الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية :مديرية تطوير الدراسات و المشاريع

DPRS:مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية DTA :مديرية التكنولوجيات و الهندسة

DMG :مديرية الوسائل العامة DPS :مديرية الإنتاج و الخدمات

DPP :مديرية المحافظة على التراث الهياكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات

DF :مديرية التكوين DSERC :مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض

DRG : مديرية تحصيل الضمانات DEJC : مديرية الدراسات القانونية و المنازعات

المصدر : موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنيت www.bna.dz

2- أهداف البنك الوطني الجزائري« BNA » على المستوى الدولي: نلخص بعض الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها فيما يلي:

-تحسين وتسيير المعاملات الاقتصادية فيما يخص تحويلات بين الوكالة والبنوك الأجنبية؛

-توسيع مجال النشاطات البنكية مع الخارج في مختلف المجالات؛

-تسهيل التواصل عن بعد مع الخارج بإنشاء فروع إذ أمكن ذلك ومن خلال الشبكة الإلكترونية للمعلومات؛

ويبقى الهدف الأساسي للبنك الوطني الجزائري تحقيق مكانة بين بقية البنوك الوطنية بتحقيق إنجازات في مختلف المجالات: سلع بنكية جديدة، استيعاب أكثر عدد من الزبائن، تحقيق فوائد من منح القروض والودائع والوصول إلى تحسين الأداء البنكي وذلك من خلال زرع الثقة من البنك والزبون بصفته أساس الأعمال البنكية والمستهلك الأساسي لها.

المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت "540"للبنك الوطني الجزائري

سنستهل الآن موضوع دراسة الحالة في البداية بتقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تبارت 540.

أولا:تقديم وكالة تيارت

1-تعريف:

وكالة تيارت

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنفAP نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقر الوكالة بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي21 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي

الجدول (1-3) :توزيع موظفي وكالة تيارت

Directeur d'agence	01	ðDHf
Directeur adjoint	01	ŋVGHfðDHf
Chef service	03	HĹLąHfaGFœ
Chef de section	03	fGXfaGFœ
Chargé d'étude	06	HfgHfM´Ω
Chargé des clientèles	02	BęHfM´Ω
Caissier	02	€·ŋEąJaG
Guichier	02	‹GHTéX
Femme de ménage	01	HGEJHCV
Total	21	◊XM'f

المصدر: وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

يذكر أن وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية هذه لسنة 2017، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك(front office)

وتلك الخاصة بمنح القروض وعمليات التجارة الخارجية(back office) ، في ظل رغبة البنك عصرنةخدماته وتحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة وأيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة ومتنوعة وذات جودة في أفضل الظروف.

3- الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 "البنك الوطني الجزائري:"

نلخصه في الشكل التالي:

الشكل (2-3) : الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

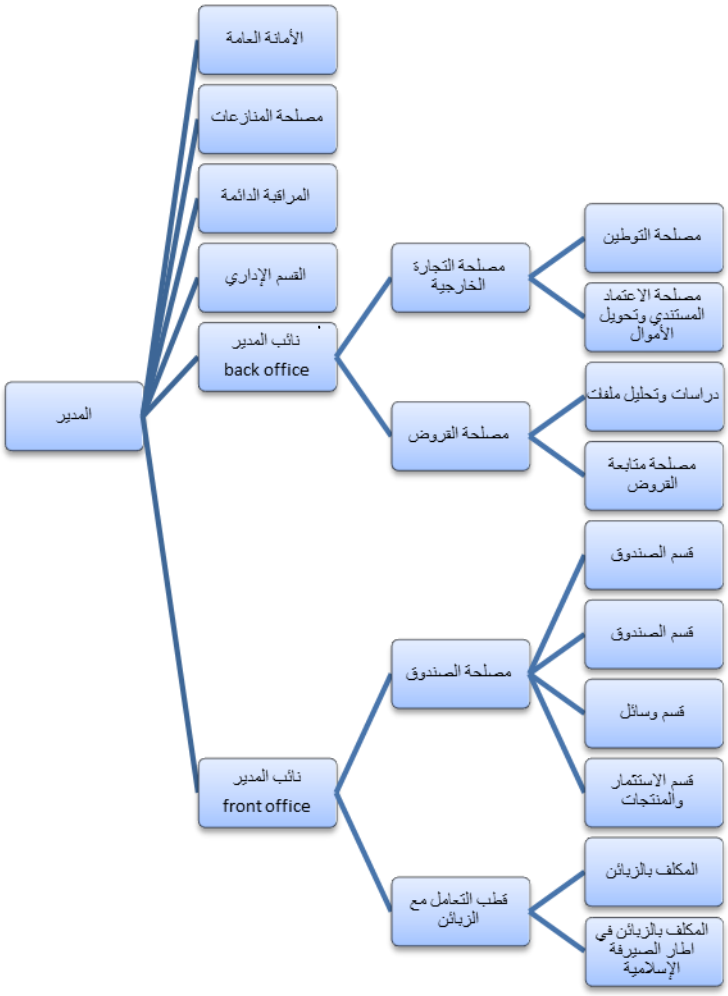

المصدر وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

3- المهام التي تقوم بها وكالة تيارت 540:

هناك مهام و أعمال نلخصها فيما يلي:

- تقديم الخدمات المالية للأفراد و المؤسسات
- إقراض البنك للمنشآت الصناعية الخاصة
- تمويل نشاطات القطاع العام الصناعي و التجاري و كذا الخاص
- المساهمة في رأس مال العديد من البنوك التجارية
- تمويل الاستثمارات الإنتاجية وقبول الودائع
- تنفيذ كل ما يتعلق بعملية ضمان القروض لحساب الدولة
- التعاقد لمنح القروض، السلفيات، المنح، الرهن الحيازي
- تحصيل العملات الصعبة
- ضمان تكوين الجمعيات والشركات
- استقبال التسديدات نقدا أو عن طرق الشيكات
- استقبال التحويلات للتوظيف، و وسائل القروض والاعتمادات
- تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف و القرض في إطار التشريع البنكي القائم و القواعد الخاصة به
- منح القروض الطويلة و المتوسطة و قصيرة الأجل
- تمويل التجارة الخارجية
- خصم الأوراق التجارة و المالية
- تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء و البيع و الاكتتاب في السندات العامة و الأسهم.

المبحث الثاني تفعيل النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري BNA

المطلب الأول: مختلف العمليات المصرفية الإسلامية في وكالة تيارت 540:

وهذا الجدول يوضح ذلك:

الجدول (2-3): وضعية في 2021/08/18من 2020/09/20 إلى 2022/03/31.

« Gll¤õ¡W	.Õwll¤	Δõll¤
/	/	Δ¡
09/	43.039.790.00	«
10	3.710.222.00	«
/	/	«

تحليل الجدول :

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك B NA وكالة تيارت يتعامل بالمرابحة في المعدات والعقارات حيث يصل مبلغ كليهما الي – مرابحة العقارات 43.039.790.00: دج

- مرابحة المعدات :3.710.222.00 دج

وهذا يدل على فعاليتها على غرار مرابحة السيارات و الإجارة التي لم تسجل أي مبلغ.

الجدول رقم (3-3): كشف الحسابات المصرفية لبنك BNAوكالة تيارت خلال الفترة الممتدة من 2022/01/02 إلى 2022/04/30

2022/01/02 B¡ « 2022/04/30 ¬					
B¡ 2022/01/01 ¬ 2022/04/30	B¡ 2022/04/01 ¬ 2022/04/30	B¡ 2022/03/01 ¬ 2033/03/31	B¡ 2022/02/01 ¬ 2022/02/28	B¡ 2022/01/01 ¬ 2022/02/28	¡
69	11	12	15	31	231 «
6	2	2	1	1	312
117	29	24	24	45	266
18	1	3	7	7	386
210	43	41	47	84	f

تحليل الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك قام بتقديم خدمات مصرفية إسلامية مختلفة خلال الفترة الممتدة من 2022/01/02 إلى غاية 2022/04/30 تمثل في 210 عملية موزعة على:

- تحسابات شيكات إسلامية 231 قدرت ب 69 خدمة
- حسابات خارجية 312 قدرت ب 06 خدمات
- دفتر توفير إسلامي 266 قدرت ب 117 خدمة الذي سجل ارتفاعا مقارنة بالخدمات الأخرى
- حساب الاستثمار الإسلامي 386 قدرت ب 18 خدمة

في الأخير نلاحظ أن الخدمات المصرفية الإسلامية في ارتفاع ملحوظ.

-5 عملية مرابحة العتاد (دراسة حالة): تتمثل في عملية مصرفية بين البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 وزبون XY حيث تمر العملية بعدة مراحل:

- لقاء شخصي بين عامل لدى البنك والزبون و إبداء الموافقة الأولية.
- محاكاة التمويل الإسلامي.
- تقديم الملف الشخصي للزبون الخاص بمرابحة العتاد.
- دراسة الملف من قبل لجنة مختصة لمدة 05 أيام.
- الموافقة على منح القرض

وبعد الموافقة يقوم العميل بمجموعة من العمليات منها:

- فتح حساب إسلامي
- الموافقة على الأمر بالسحب من الحساب الخاص بالزبون
- إمضاء إتفاقية المرابحة

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت من خلال التعرف على اهم الخدمات الإسلامية التي يقدمها ومن خلال الشبابيك الإسلامية؛

من خلال دراستنا تبين لنا ان الخدمات المالية الإسلامية المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت تعرف قبولا من طرف المتعاملين الاقتصاديين و العملاء باعتبار التعاملات الإسلامية حلا جوهريا لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية,

خاتمة

تعد الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية من أهم الأدوات المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتحقق مصالح العملاء بطريقة شرعية، وتتميز هذه الشبابيك بالعديد من المزايا التي تجعلها الخيار الأفضل للعملاء الذين يبحثون عن خدمات مالية متميزة.

سعت الجزائر الى فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية في بالبنوك التقليدية من أجل تمويل التنمية و استقطاب الأموال السوق الموازي للمساهمة قي إعادة انعاش الاقتصاد الوطني.

اختبار صحة الفرضيات:

تعتمد النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية على تقديم خدمات مصرفية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، و تواجه النوافذ عقبات و تحديات تتعلق المورد البشري المؤهل لتقديم هذه الخدمات و بيئة العمل القانونية.

فرضية صحيحة حيث انه يتطلب التحول الكامل أو الجزئي نحو العمل المصرفي الإسلامي تحقيق مجموعة من الضوابط والأسس الشرعية التي ينبغي على المؤسسات الراغبة بالتحول أن تتبعها؛ تحقيقاً للطبيعة الخاصة للمصرفية الإسلامية سواء كان ذلك في مرحلة التأسيس أو مرحلة الانطلاق وممارسة العمل المصرفي الإسلامية، وهذه الضوابط تمثل الضوابط الشرعية بالدرجة الأولى، والضوابط المالية والمحاسبية والإدارية بالدرجة الثانية

نتائج البحث: من خالا بحثنا توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ لفتح شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنك التقليدي يتوجب الحصول على ترخيص من طرف البنك المركزي؛
- ✓ يعتمد نجاح الشبابيك الإسلامية بالبنوك التقليدية على توفر شرطين اساسين هما توفر المتطلبات الضرورية و مدى استعدا البنك و الدولة لذلك؛
- ✓ تعتبر عملية فتح الشبابيك الإسلامية مبادرة حسنة تعزز من توسع نشاط البنك و مجالات التمويل.

توصيات :

- ✓ ضرورة تعديل قانون النقد و القرض؛
- ✓ وضع اطار قانوني و تشريعي يضبط المعاملات المالية الإسلامية ؛
- ✓ ضرورة منح الاستقلالية المالية للشبابيك الإسلامية بالبنوك التقليدية؛
- ✓ تطوير المنتجات المالية الإسلامية؛
- ✓ تأهيل الإطارات على فقه المعاملات المالية الإسلامية.

خاتمة

افاق البحث:

- ✓ نحو توجه الى صيرفة إسلامية شاملة؛
- ✓ مساهمة النوافذ المالية الإسلامية في التصدي للازمات المالية

قائمة المراجع

الكتب:

1. يزن خلف سالم العطيات، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، سنة1429ه – 2009,
2. محمد الطاهر الهاشمي، " المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية" الطبعة الأولى ،دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2011,
3. حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل،"إدارة المصارف الإسلامية"،مدخل حديث،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،عمان،سنة2009,
4. حيدر يونس الموسوي،"المصارف الاستثمارية:أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية"،الطبعة الأولى،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،سنة 2011،ذ
5. سندس ريحان باهي، "دراسة واقع نوافذ إسلامية في البنوك التجارية"، مذكرة ماستر،تخصص إدارة مالية،جامعة أم البواقي،سنة2018/2017،
6. صلاح حسين، "البنوك والمخاطر والأسواق العالمية"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011،
7. محمد حسين ا لوادي وآخرون، "النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010،
8. شهاب أحمد سعيد العزيزي،"إدارة البنوك الإسلامية"،الطبعة الأولى،دار النفائس للنشر والتوزيع،سنة 1433- 2012م،
9. -محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ، " الصارف الإسلامية" ، دار المسيرة للنشر ، عمان- الأردن ، الطبعة الأولى 2007م-1427ه ، الطبعة الثانية 2008م-1428ه ، الطبعة الثالثة 2009م-1430ه ، الطبعة الرابعة 2012م-1433ه

10. فادي محمد الرفاعي،" المصارف الإسلامية"، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007،
11. محمد عبد الفتاح الصيرفي،"إدارة البنوك"، بدون ذكر الطبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015،

قائمة المراجع

12. رايس حدة،"دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار إيتراك للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010،
13. مروان محمد أبو عرابي،"الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية"، الطبعة الأولى، مؤسسة تسنيم، الأردن، 2006،
14. احمد محمد المصري،"إدارة البنوك التجارية والإسلامية"، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998،

المذكرات:

15. بوحيضر رقية، "إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،
16. جميلة قارش، "المعاملات المالية المصرفية بين المقاصد الشرعية ومستحدثات المصارف الإسلامية"، مذكرة ماجستير، تخصص فقه و أصول، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2002،
17. صونيا عابد، "التمويل التأجيري في المصارف الإسلامية"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، قسنطينة، الجزائر، 2006
18. بن قحدون وآخرون،"المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية بين المنطق النظري والواقع التطبيقي"، مذكرة ماستر، تخصص مالية البنوك، جامعة ابن خلدون،تيارت،سنة2016 -2017،
19. سولاف لعوبي ومنير مصباحي،"الحوكمة في البنوك، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية"، رسالة ماستر،تخصص نقود ومالية دولية ،جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل،سنة 2016 – 2017.
20. سارة سواكرية و نزيهة بوزيد،"دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية"،مذكرة ليسانس،تخصص:تحليل اقتصادي،سنة 2012- 2013 .
21. أسماء بالحاج وفاطمة فلاح،"دور البنوك التجارية في تمويل العمليات الاستثمارية"،مذكرة ليسانس،تخصص:نقود وبنوك ومالية، جامعة ورقلة،سنة2012 – 2013،
22. مطهري كمال،"دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "،مذكرة الماجستير،تخصص:مالية دولية جامعة وهران،سنة2011- 2012.

قائمة المراجع

23. لعمش أمال، "دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية"،مذكرة ماجستير ، تخصص:مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف،سنة 2011- 2012،.
24. بن مسعود ميلود،"معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية"،مذكرة ماجستير،تخصص: الاقتصاد الإسلامي،جامعة باتنة،سنة2007- 2008،

المجلات:

25. بن حليمة هوارية وإخرون ، البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،المجلد 01،العدد 26 ، 2015,
26. ا مداح عبد الباسط وإخرون ، علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الاسلامية العاملة في الجزائر،مجلة بيت المشورة ، العدد 05 ، ديسمبر 2019.
27. نبيلة باديس وآخرون،"أهمية الإسلام في تفادي الأزمات المالية"،مجلة اقتصاديات الأعمال التجارية،المجلد:06،العدد:02،سنة 30-09-2021،
28. سعيد سامي حلاق،"المصارف الإسلامية – الواقع والتحديات"،الملتقى العربي الأول،سنة 2011،.
29. هودة عبو،أهمية وواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد10، العدد 01 ،سنة2021،
30. خبابه عبد الله،"الاقتصاد المصرفي:البنوك التجارية،البنوك الإسلامية،السياسة النقدية،الأسواق المالية،الأزمة المالية،جامعة المسيلة،.
31. طلحة عبد القادر وآخرون،"واقع البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية من منظور الكفاءة باستخدام أسلوب التحليل التطبيقي للبيانات DEA"،مجلة المالية والأسواق،